

**سوريا**

# موسكو تصوّب (مجدداً) على الوجود الأميركي

## قلق أممي على «نازحي هجين»

لم ترشح أي تفاصيل عن زيارات عدد من المسؤولين الأتراك من وزارتي الدفاع والخارجية إلى موسكو، والتي كان آخرها أمس لقاء نائب وزير الخارجية الروسي سادات أوتال، نظيره الروسي ومبعوث «الكرملين» إلى سوريا الكسندر لافرينتيف، العائدين بدورهما من زيارة إلى إسرائيل. واكتفت بيانات الطرفين الرسمية بالتأكيد على ترعّب الملف السوري على رأس أجندة أعمال اللقاءات الالافت في توقيت الحراك العسكري - الدبلوماسي، تزامنه مع حديث وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، العلني، عن العرض الروسي المقدم إلى الجانب التركي، وفق ما تشير إليه المعلومات المتوافرة، أتى منذ ما يقارب الشهر، وتضمن عملية روسية - تركية - سورية مشتركة، على أن تشارك فصائل «الجهة الوطنية» بالحرك تحت غطاء جوي روسي. كذلك، كان يفترض أن يتحرك الجيش السوري من حدود إدلب، محيط أبو الضهور ومحيط جسر الشغور الغربي، وتوضح المعلومات أن موسكو كانت تراهن على قيام تعاون تركي - سوري، وإن كان غير مباشر، يمكن لاحقاً تسييره لحلحلة بعض الملفات ومن بينها منح وشرق الفرات، وحاولت موسكو، منذ ما قبل العرض، استغلال وجود بعض الشخصيات التي قد تتجه للمصالحة على غرار ما جرى في مناطق أخرى، وهو ما قابلته «التحصرة» حينها بحملة أمنية قيل أنها استهدفت «عناصر المصالحة». وعلى رغم أن

تعود روسيا إلى انتقاد الوجود العسكري الأميركي في سوريا وسط محادثات لالفة تجريها مع الجانب التركي حول إدلب ومنهج وشرق الفرات. ومع تزايد أعداد النازحين من حلب «داعش» في ريف دير الزور الشرقي، أطلقت الأمم المتحدة تحذيراً من الظروف السيئة التي يعيشها هؤلاء في أقصى الشرق السوري

### «السياسة» السورية تخرف الحصارا

لم يكن حدثاً عادياً في أوروبا أن تشارك سوريا في المعرض السياحي الدولي (FITUR 2019) للمعقد في العاصمة الإسبانية، المشاركة اعتُبرت، في الأحاديث الجانبية، خرقاً سورياً للقطيعة والحصار المفروضين على البلاد. ظهور وزير السياحة السوري، رامي مرتيني، بين شخصيات صافحتها الملك الإسباني فيليب السادس، أرخى ببعض الظلال السياسية على أجواء الحدث. وخلال اللقاء، الرسمي الذي أقامه رئيس الوزراء الإسباني، حضر مرتيني مع السفير السوري في إسبانيا سمير القصير، بما لهذا الظهور الدبلوماسي من دلالات في هذا الملتقى العالي، وبدا لافتاً استقطاب مكاتب السياحة السورية بعض أصحاب مكاتب السياحة الإسبانية الراضية في تنظيم رحلات إلى سوريا، إضافة إلى أعداد من الزوار الإسبان الراغبين في زيارة سوريا مجدداً.

**اليمن**

# فصول متجدّدة من الحرب الاقتصادية: حكومة هادي

على رغم استجابة الأمم المتحدة لطلبه تحويل مبالغ المنظمات الحكومية إليه، إلا أن البنك المركزي في عدن عاد للتّصلّب من التزامه صرف رواتب الموظفين في المحافظات الشمالية، مشروطاً بذلك تحويل جميع الإيرادات إليه، وهو تنلّص يترافق مع «هجمة شرسة» على النظام البنكي في صنعاء

**صتلاء – رشيد الحداد**  
لا تزال الوجود بتحديد الاقتصاد اليمني عن الصراع الدائر منذ ما يزيد على أربع سنوات ونصف سنة، خاملة في حقيقة المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، الذي لم يستطع إلى الآن تحقيق اختراق ذي أهمية على هذا الصعيد. في زيارته الأخيرة إلى صنعاء، كثر غريفيث تعهّداته ببدء مفاوضات في شأن الملف الاقتصادي، فيما كان معاونه معين شريم يؤكّد، خلال لقاء مع ممثلي «اللجنة الاقتصادية العليا» التابعة لسلطات صنعاء، «استمرار الأمم المتحدة في مساعيها إلى تحديد الاقتصاد»، متحدثاً عن «مفاوضات خلال الأيام المقبلة حول قضيتي الرواتب وموظفي صنعاء وغيرها».

هذه المفاوضات كانت أجريت، مطلع كانون الثاني/يناير الماضي، محاولة لإطلاقها في العاصمة الأردنية عمّان، تزامناً مع اجتماعات اللجنة الفنية

المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل. ومع ذلك، تواصل المنظمة الدولية، بالتعاون مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، جهودها لإنهاء الانقسام المالي بين عدن وصنعاء، والاتفاق على الية محددة لتوحيد الإيرادات العامة للدولة، لكن هذه الجهود لا تلقى إلى الآن تجاوباً لدى حكومة هادي.

**شروط مسبقة**  
محافظ البنك المركزي المعيّن من قبل هادي، والمغرب من أبو ظبي، محمد زمام، الذي كان اشتراط رفع الحظر المفروض على احتياطات البنك المركزي الأجنبية في البنوك البريطانية والألمانية، وتدقيق المساعدات والمنح الدولية إلى البنك، من أجل صرف رواتب موظفي الدولة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله»، وتغطية فاتورة السورادات الأساسية من العمّلات الأجنبية، سرعان ما تراجع عن

التزامه بعدما أبلغ من قبل منسقة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لدى اليمن، ليزا غراندي، قبل أسبوعين، بموافقة المنظمة الدولية على طلب البنك تحويل جميع المبالغ الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إليه، كخطوة أولى على طريق تحويل جميع المبالغ الخاصة بجمعيات منظمات الأمم المتحدة في مرحلة ثانية.

لكن حكومة هادي، التي تصرف شهرياً 85 مليار ريال كرواتب للموالين لها (بزيادة 10 مليارات ريال عن نفقات الأجور والرواتب التي كانت تُصرف من البنك المركزي في صنعاء، إذ إنها لم تكن تتجاوز 75 مليار ريال شهرياً)، عادت وربطت الواقع تحت سيطرة «أنصار الله»، موظف يعيشون منذ عامين ونصف عام من دون رواتب في المحافظات الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله»، باستعادة المصادر المالية الخاضعة لسلطات صنعاء، وتوريد الإيرادات المالية إلى بنك عدن.

## يجرم «مركزي عدن» تجار السمك من فتح اعتمادات مستندية من الوديعة السعودية



قالت الأمم المتحدة إن 29 طفلاً مفقوداً (أف ر) «جيب هجين» ماتوا جراء البرد أو سوء التغذية (أف ر)

## منعت القوات الأميركية دخول قافلة مساعدات حكومية إلى بلدة هجين

الدولي» لعناصر «إرهابية» لانتهاك «اتفاق إدلب».

وسط الانتقادات الروسية المتجددة لوجود الأميركيين في شرق سوريا وشمالها، وبالتوازي مع سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين في قصف «التحالف الدولي» على بلدات ريف دير الزور الشرقي، أعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، عن قلق متزايد على سلامة المدنيين المحاصرين في المناطق

التي يسيطر عليها داعش في جيب هجين، مطالبة بفتح «معايير أمنة» لتتيح لهم الوصول إلى مخيم الهول في ريف الحسكة الجنوبي، وأوضحت المفوضية أن نحو 23 ألف شخص فروا من المنطقة إلى المخيم منذ الأول من كانون الأول الماضي، كذلك، كشفت أن 29 طفلاً ومولوداً جديداً ماتوا أثناء خروجهم من الجيب المحاصر أو بعد وصولهم بفترة وجيزة، بسبب سوء التغذية أو انخفاض حرارة الجسم. وجاء تقرير المفوضية بعد أيام فقط على منع القوات الأميركية وموسكو إلى الضخامين في القفر في الخامس من شباط الجاري. وبدت لافتة، خلال اليومين الماضيين، عودة تعاون بين الجانبين الأميركي والعربي العسكري في منطقة النخف، وذهبت وزارة الخارجية الروسية إلى استعادة ما قاله الوزير سيرغي لافروف قبلاً، عن أن الولايات المتحدة الأميركية «تستخدم الإرهابيين» في سوريا لتحقيق «مكاسب جيوسياسية»، وتساوق ذلك مع ما أورده وزير الخارجية التركي المدنيين المحاصرين في المناطق

**فلسطين**

# جلسة ثلاثية بين الوسطاء و«حماس»: التسهيلات مجدداً؟

بينما كانت وفود الوسطاء تجتمع على حدة مع «حماس»، أو تلقياً منفردة بعيداً عن الحركة، شهدت غرزة أمس اجتماعاً ثلاثياً ضمّ الحركة والمصريين وموفد الأمم المتحدة. خلص اللقاء إلى إعادة تكرار الصيغة السابقة للهدوء، أضلّه إلى حيث انتهاء التثخبات الإسرائيلية

### غرزة – هاني إبراهيم

للمرة الأولى منذ بداية جولات التفاهم بين حركة «حماس» والوسطاء الإقليميين والدوليين، يجلس الوفد الأمني المصري وموفدو الأمم المتحدة مع الحركة في اجتماع ثلاثي تحت عنوان الهدوء مجدداً، مقابل رزمة تسهيلات تركزت منها إجراءات قديمة مع إضافة خطوات جديدة. وعلى ما تفيد به مصادر داخل «حماس»، في حديث إلى «الأخبار»، فإنه بعد تجاوز الحركة قضية المنحة القطرية وتحويلها من موظفيها لمصلحة فئات فقيرة أوسع في قطاع غرزة، ومن ثم تهديدها بتفجير الأوضاع في الحدود، توصل الوسطاء إلى آلية جديدة يكون عنوانها مصر.

اللقاء، الذي عقد في غرزة أمس، خلص إلى نقاط أبرزها تطوير العمل في معبر رفح لحركة المسافرين في الاتجاهين (تدير الجانب الفلسطيني حالياً وزارة الداخلية «الحماوية»)، إلى جانب زيادة التبادل التجاري بما يلبي حاجة القطاع اقتصادياً، ويوفر

عائداً ضربياً يمكن الحركة من توفير رواتب لموظفيها بعيداً عن الضغوط الإسرائيلية بعد توقف المنحة القطرية. وتفيد المصادر بأن هذه التفاهات حظيت بمباركة من الأمم المتحدة التي طلبت من المصريين تسهيل حركة الأفراد في «رفح»، ومضاعفة أعداد الشاحنات التجارية من مصر، وأن تشمل أصنافاً أخرى مما تحتاجه السوق الغرزية.

وحضر الجلسة عن «حماس» رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، ومن الأمم المتحدة مبعوثها إلى الشرق الأوسط نيكولا ملاينوف، إلى جانب ضباط «المخابرات العامة المصرية»، وهو الاجتماع الذي وصفه هنية بأنه «غير مسبوق»، مضيفاً أن ذلك يعود إلى أمرين: الأول أن «القضية الفلسطينية في بعدها السياسي، والوضع في غرزة المختل بد«مسيرات العودة»، يمانر بفترة كبيرة وحساسة، والثاني الاهتمام والمتابعة من المؤسسات التي تتحرك بشأن غرزة والوضع الفلسطيني عامة، والمتابعة الحثيثة من الأمم المتحدة ومصر وقطر».

في سياق التفاهات، علمت «الأخبار» أن التطوير المصري ل«رفح» سيشمل بوابة صلاح الدين التجارية، إضافة إلى تقديم القاهرة تسهيلات للتجار الغرزين في السفر إليها، أو في إدخال بضائعهم إلى القطاع ومن جهة أخرى، أكد الوفد المصري أن المعبر سيبقى مفتوحاً بصورة طبيعية بغض النظر عن موقف السلطة الفلسطينية (راجع عدد أمس).

المطلوب من «حماس»، في المقابل، الاستمرار في المحافظة على حالة الهدوء، وفرملة أدوات «مسيرات العودة»، إذ طلب الوسطاء ألا يتكرر ما جرى في منطقة «زكيم» (شمال) الأسبوع الماضي، كالاقترب من السلك الفاصل وإشغال الإطارات، إضافة إلى وقف عمليات قص السلك التي

يشكي الاحتلال من زيادتها أخيراً، وضبط «الحالات العسكرية المخفلة» مثل إطلاق النار على ضابط إسرائيلي الأسبوع الماضي.

أما الأمم المتحدة، فقدت تعهداً ببدء مشاريع التشغيل المؤقت ليستفيد منها عشرات الآلاف من المتعطلين من العمل قبل نهاية الشهر الجاري، بالتعاون مع وزارة العمل في غرزة وعدد من المؤسسات الدولية. كما أكدت

## دعت القاهرة هنية إلى زيارتها منتصف الأسبوع المقبل

### قربت الفصائل استمرار المسيرات رغم جلسة الوسطاء أمس (الاضول)



أجل الاستحواذ على 300 مليون دولار من عائدات الاتصالات الدولية متواجدة في شركات الاتصالات في السعودية. وتزامن ذلك مع تعيين رئيس لبنك التسليف التعاوني الزراعي في عدن بديلاً لرئيس البنك في صنعاء، والسطو على فرع البنك في عدن، ومصادرة ملايين الريالات الخاصة بإيداعات المواطنين. وتوسعي حكومة هادي، أيضاً، إلى نقل عمليات البنوك الأهلية والإسلامية من صنعاء إلى عدن، في توجّه كشفه محمد زمام، الذي أكد أن «الحكومة عازمة على نقل المركز المالي من صنعاء إلى عدن»، وأن «عام 2019 سيكون عام تحجيف كافة المصادر المالية» ل«أنصار الله».

هذه الحرب المالية دشّنها «مركزي عدن» برفضه المطلق التعاضل مع البنوك الإسلامية والتجارية في العاصمة صنعاء ومارب، وتعهّده حرمان تجار المحافظات الشمالية من فتح اعتمادات مستندية من الوديعة السعودية. ووفقاً لخرقة صناعة

المصادر تمويلية وتحويل كافة المساعدات والمنح الدولية عبر البنك، من دون تحديد موعد زمني لصرف رواتب تلك الشراخ»، وفق ما أكد المصدر ل«الأخبار».

**مقاطعة بنوك صنعاء ومارب**  
فضلاً عن ما تقدم، تتجه الجبهة الموالية ل«التحالف»، في محاولة متجددة لتحجيف منابع الدخل الوطنية، إلى استهداف ما تبقى من مصادر إيرادية البنوك والاتصالات والتحويلات المالية للمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني، وخلال الأسابيع القليلة الماضية، عمدت حكومة هادي إلى تبني حملة تحريص واسعة ضدّ القطاع البنكي في العاصمة صنعاء، متهمّة «أنصار الله» بفرض إتاوات تصل إلى 30% على البنوك، وهو ما نفته جمعية البنوك اليمنية أخيراً. كما اتخذت قراراً بنقل شركة الاتصالات الدولية، لتليمن»، من صنعاء إلى عدن منتصف الشهر الفائت، من

تحذيرات من تفاهم الجوع سبب مقاطعة البنوك الإسلامية والتجارية في صنعاء ومارب (أف ر)